التزويج ثم تولى الموالات ثم القاضي ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر
لانه احد الخصمين اختيار
على مسلمة وابن المجنونة يقوم على ابيها واذا غاب الاقرب غيبة لا تنقطع الكفء
قيل بالنسبة منزلة الشهر
الخاطب حضوره زوجها الابعد ولو زوجها وليان فالاول اولى وان
كانا معا بطل ويجوز للاب والجد ان يزوج ابنه بالكر من مهر المثل
او ابنته بما قل ومن غير كفوء ولا يجوز ذلك لغيرهما والواحد يتولى طرفي النكاح
وليا كان او وكيلا او وكيلا او وليا ووكيلا او اصيلا ووكيلا او وليا
واصيلا وينعقد نكاح الفضولي موقوفا كالبيع اذا كان من جانب واحد
من نزاع ملك غيره فالا كالبيع ان اجاز
اما من جانبين او فضوليا من جانب اصيلا من جانب فلا والكفاءة
تعتبر في النكاح في الدين والوثوق والصنائع والحرية والايمان وهو ملكة تقتضي
ان فرق بعضهم الكفاءة للبعض بداية
والعهر التجل ومن له اب في الاسلام والحرية لا يكافئ من له الوان
عندا بي يوسف الوا حد الا
والابوان والاكثر سواء واذا تزوجت غير كفوء فللولي ان يفرق
الاخرة
بينهما

بينهما فان قبل المهر او حضر او طابت النفقة فقد رضي وان سكت لا يكون
رضا وان رضي احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض وان نقصت من
مهر مثلها فالاولياء ان يفرقوا او يتمة المهر اثنا عشرة دراهم فان
شرط ان منها فلها عشرة ومن شرط مهر الزنه بالدخول والموت
الا من الخلوة
ينتصف بالطلاق قبل الدخول وان لم يسم مهرا او شرط ان لا
مهر لها فلها مهر المثل بالدخول والموت والمنعة بالطلاق قبل
ان مطلق
الدخول ولا يجب المتعة الا لحرة وبسخ لحال طلقة سواها وهي
درع وخمار وملحفة وتعتبر ذلك بحاله ولا يزاد على قدر نصف المهر المثل
سترالراس
وان زاد في المهر لم يتبعه ويسقط بالطلاق قبل الدخول وان حطت
وقال ابو يوسف يسقط بالطلاق
من مهرها ثم طلقها قبل الدخول صح الحط والحلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالدخول
الزيادة
ولو وجدت من المجبوب والعنين والخصي وهي لا يكون ثم مانع من
الوطء
ان تحمل
بجز العقد فيها سواء وجد المانع
اولم يوجد سوى الموت

Computer Center, King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)